PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Bawaba**
DATE:	**5-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**The White Coat Kings – MoH Raising Health Insurance Fees, While Deputy Minister of Health Earns EGP 17,000 Monthly**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Mona Haeba – Sarah Saudy**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

ملوك البالطو الأبيض

الوزارة تعدل القانون والمسئول يخالفه

«الصحة» ترفع رسوم «التأمين الصحى» ومساعد الوزير يحصل على 17 ألف جنيه شهريًا

◆ منى هيبة وسارة سعودى

حصلت «البوابة» على خطاب موجه من وزير الصحة إلى رئيس مجلس الوزراء بناء على طلب من وزير المالية بشأن الموافقة على تعديل بعض القوانين الخاصة بنظام التأمين الصحى، بما يضمن لها زيادة الموارد الخاصة بتلك الخدمة.

وورد فى نص الخطاب طلب إجراء التعديلات اللازمة على القوانين فيما يتعلق بزيادة موارد الدخل الخاصة بالوزارة، لعدم تحميل الموازنة العامة للدولة أى تكاليف أو أعباء أخرى.

ويشير الخطاب إلى أنه بعد الاطلاع على المادة رقم (18) من الدستور التى ألزمت الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة، لا تقل عن 3٪ من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وقررت وزارة الصحة تعديل عدد من المواد المتعلقة بشأن زيادة موارد الهيئة العامة للتأمين الصحى، ومنها تعديلات بشأن المادة الثامنة من القانون (99) لسنة 1992، الصادر بتقديم الخدمة للطلبة، حيث ينص التعديل على منح رئيس مجلس الوزراء الحق فى تعديل قيمة الاشتراكات السنوية والمساهمات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون زيادة ونقصًا وفقًا لما يتضح من فحص المركز المالى للهيئة العامة للتأمين الصحى.

وكذلك تعديل المادة 2 من القانون 86 لسنة 2012، والذى يتضمن الزيادة المفروضة على الفئات المستفيدة من الخدمة، وتحديد جهات التمويل الخاصة بها وتنص على زيادة الاشتراكات السنوية التى يتحملها ولى أمر الطفل بواقع اثنى عشر جنيهًا سنويًا عن كل طفل، بدلاً من ثمانى جنيهات، إلى جانب الاشتراكات السنوية التى تتحملها الخزانة العامة، بواقع اثنى عشر جنيهًا عن كل طفل.

أما المادة الثالثة فتلزم بتخصيص مبلغ قيمته أربعون قرشًا لحساب الهيئة العامة للتأمين الصحى، من حصيلة الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على كل علبة سجائر مباعة بالسوق المحلية، سواء الأجنبية أو الوطنية المنصوص عليها فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم 12 لسنة 2015 المشار إليه.

وفى سياق آخر، قال مصدر مطلع بوزارة الصحة إن الدكتور طارق سالمان، مساعد وزير الصحة لشئون الصيادلة يحصل على 17 ألف جنيه شهريًا من صندوق تحسين الخدمة، وأكد المصدر أن وزير الصحة لا يعلم شيئًا عما يفعله مساعده بأموال الصندوق.

وأوضح المصدر أن هناك العديد من المخالفات المالية والإدارية التى تحدث داخل تلك المنشأة وكشف تقرير سابق للجهاز المركزى للمحاسبات عن صرف نحو 50 مليون جنيه كمكافآت للعاملين ورواتب الاستشاريين والمؤقتين بوزارة الصحة، بالمخالفة لأحكام القرار الجمهورى رقم (96) لسنة 1978. ولفت التقرير إلى صرف نحو 47.7 مليون جنيه من حصيلة الحساب الخاص لصندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة كمكافآت للعاملين ورواتب الاستشاريين والمؤقتين، وذلك بنسبة 98٪ من حصيلة هذا الحساب.